

(مترجمة)

أمريكا تُكثّف حملتها الجوية على إيران في ظلّ تهديدات ترامب للمواقع النووية وتحذير طهران من تصعيد إقليمي

شنت الولايات المتحدة غاراتها الجوية الحادية عشرة على التوالي على إيران، من 21 إلى 22 تموز/يوليو، حيث أفادت وسائل إعلام إيرانية بوقوع هجمات على مواقع متعددة، بما فيها طهران، حيث تمّ تفعيل أنظمة الدفاع الجوي بشكل متكرر. وأعلنت القيادة المركزية الأمريكية أنّ هذه الضربات تهدف إلى إضعاف القدرات العسكرية الإيرانية المرتبطة بالعمليات حول مضيق هرمز، وهو ممر حيوي للطاقة على مستوى العالم. وتفاقم التصعيد بعد تحذير ترامب في 21 تموز/يوليو من أن الولايات المتحدة قد تستهدف قريباً منشأة فوردو النووية الإيرانية تحت الأرض. وردّت قيادة خاتم الأنبياء الإيرانية في 22 تموز/يوليو بأن أي هجوم على المواقع النووية سيمثل توسّعاً كبيراً في الصراع، ما يجعل مصالح أمريكا والحليفة والداعمة أهدافاً محتملة. وأسفرت ضربات إيران الدقيقة على مواقع عسكرية أمريكية في أنحاء الشرق الأوسط منذ 7 تموز/يوليو عن إصابة نحو 100 جندي أمريكي، بينما قُتل 17 جندياً منذ بدء القتال في 28 شباط/فبراير.

رئيس وزراء بريطاني جديد يتولّى منصبه وسط أزمة مياه

يواجه رئيس وزراء بريطانيا الجديد، آندي بورنهام، اختباراً سياسياً عاجلاً بعد إعلان شركة تيمز ووتر حظر استخدام خراطيم المياه، والذي سيؤثر على أكثر من 10 ملايين مشترك في منطقة لندن الكبرى. وعُزيت هذه القيود، التي أُعلن عنها في 21 تموز/يوليو ودخلت حيز التنفيذ في 23 تموز/يوليو، إلى انخفاض هطول الأمطار بشكل استثنائي وارتفاع الطلب خلال فصل الصيف. إلا أن جفاف فصول الصيف أمرٌ معروف منذ فترة طويلة، وقد ازداد عدد سكان المملكة المتحدة بنحو 12 مليون نسمة منذ افتتاح آخر خزان رئيسي للمياه عام 1992، ولم تُبن أي خزانات جديدة في منطقة تيمز ووتر منذ خصصتها عام 1989. وتستغرق الخزانات الكبيرة من 10 إلى 20 عاماً للانتقال من مرحلة التخطيط إلى الإنجاز، وهذا الإطار الزمني لا يتناسب مع تحقيق أقصى قدر من أرباح المساهمين سنوياً. وقد زاد هذا الحظر من التدقيق في أكبر شركة مياه في بريطانيا، والتي لا تزال مثقلة بديون تُقدر بنحو 20 مليار جنيه إسترليني، بينما تستمر في فقدان كميات كبيرة من المياه المعالجة بسبب تسربات في البنية التحتية. وقد واجهت الشركة أيضاً انتقادات لسنوات بسبب تلوث مياه الصرف الصحي ونقص الاستثمار، ما دفع العملاء للتساؤل عن سبب مطالبتهم بترشيد استهلاك المياه بينما تهدر الشبكة نفسها كميات هائلة من هذا المورد. وقد أشار بورنهام إلى إمكانية وضع شركة مياه تيمز تحت ملكية عامة مؤقتة في حال فشل أي محاولة لإنقاذ القطاع الخاص. وقد حوّل هذا المزيج من الاحتكار المتعثر مالياً، وحظر استخدام خراطيم المياه، وتزايد استياء الجمهور، شركة مياه تيمز إلى رمز قوي لضرورة التعامل مع الحصول على المياه كمنفعة عامة لا كسلعة تجارية.

استقالة وزيرة البيئة بعد إعادة فرنسا العمل بمبيدات حشرية محظورة

استقالت وزيرة البيئة الفرنسية، مونيك باربوت، في 22 تموز/يوليو، بعد أن أقر البرلمان قانوناً طارئاً للزراعة يسمح مؤقتاً باستخدام مبيدين حشريين من فئة النيونيكوتينويد، وهما أسيتامبريد وفلوبيراديفورون. ويُحظر استخدام هاتين المادتين بموجب القانون الفرنسي نظراً للمخاوف المتعلقة بتأثيرهما على الملقحات والتنوع البيولوجي، على الرغم من أنهما لا يزالان مسموحاً بهما بموجب لوائح الاتحاد الأوروبي. ويهدف هذا الإجراء

إلى تخفيف الأعباء عن المزارعين الذين يواجهون ضغوطاً اقتصادية متزايدة، لا سيما منتجي بنجر السكر والتفاح والبنلق والكرز، الذين يرون أنهم لا يستطيعون منافسة الواردات المنتجة بموجب قواعد أقل تقييداً. ويصف المؤيدون التشريع بأنه استجابة عملية لأزمة زراعية، بينما تحذر الجماعات البيئية من أنه يُضعف الحماية القائمة منذ فترة طويلة، ويهدد بتشكيل سابقة لمزيد من التراجعات. وفي إعلان استقالته، قالت باربوت إنها لم تعد تملك الوسائل اللازمة لمتابعة أجندة الحكومة البيئية لأن "القوى المعارضة لهذه الأهداف أصبحت قوية للغاية". كما انتقدت قرار الحكومة بمنع النقاش البرلماني حول إزالة بند المبيدات من مشروع القانون.

كندا تلغي احتفالاً مشتركاً بافتتاح جسر جوردي هاو الدولي، وسط توترات التحالف التجاري بين البلدين بسبب تهديدات ترامب بفرض رسوم جمركية

ألغت كندا احتفالاً مشتركاً كان مقرراً مع الولايات المتحدة في 21 تموز/يوليو، بمناسبة افتتاح جسر جوردي هاو الدولي الذي بلغت تكلفته 4.7 مليار دولار، وذلك بسبب تهديدات الرئيس دونالد ترامب الأخيرة بفرض رسوم جمركية على البضائع الكندية. وجاء هذا القرار بعد إعلان ترامب فرض رسوم جمركية بنسبة 50% على مجموعة واسعة من الواردات الكندية، ما فاقم النزاع التجاري بين البلدين اللذين تربطهما علاقات اقتصادية وثيقة. وصرح المتحدث باسم وزير البنية التحتية الكندي، غريغور روبرتسون، بأنه "من غير المناسب إقامة احتفال مشترك بين البلدين" في ظل فرض واشنطن حواجز تجارية جديدة. وسيتم استبدال حفل قص الشريط المقرر في 24 تموز/يوليو بفعالية كندية منفصلة، مع التزام الحكومتين بافتتاح الجسر أمام حركة المرور في 27 تموز/يوليو. ويُعد هذا الجسر، الذي يبلغ طوله 2.4 كيلومتر ويربط بين ديترويت بولاية ميشيغان ووندسور بولاية أونتاريو، أحد أكبر مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود في أمريكا الشمالية، وقد صُمم لتعزيز الروابط الاقتصادية بين البلدين. تعكس التداعيات الدبلوماسية تحولاً أوسع نطاقاً في نهج ترامب تجاه العلاقات الدولية. فقد باتت إدارته تتعامل بشكل متزايد مع العلاقات الاقتصادية كأدوات للضغط بدلاً من كونها ركائز للشراكة الاستراتيجية، مستخدمة التعريفات الجمركية والقيود التجارية للضغط على الحلفاء والمنافسين على حدّ سواء.

الرئيس الأوكراني زيلينسكي يقلل قائد الجيش وسط احتجاجات، بينما شكك الزعيم التشيكي في مسعى أوكرانيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

أقال الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي قائد الجيش أولكسندر سيرسكي في 21 تموز/يوليو، عقب ستة أيام من الاحتجاجات التي اندلعت بعد إقالة وزير الدفاع ميخائيلو فيدوروف، الذي كان يحظى بشعبية واسعة. وتم استبدال سيرسكي، الذي كان يُنظر إليه كقائد عسكري على الطراز السوفيتي، بالجنرال ميخائيلو دراباتي، وهو ضابط أصغر سناً وأكثر خبرة في المعارك. وفي خطابه الوداعي، أكد سيرسكي أنه يترك جيشاً "لا يكتفي بالصمود، بل يتقدم أيضاً". وتزامن هذا الاضطراب الداخلي مع انتقاد حاد من رئيس البرلمان التشيكي توميو أوكامورا، الذي أعرب في 22 تموز/يوليو عن معارضته الشديدة لانضمام أوكرانيا إلى الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي (الناتو). واتهم أوكامورا كييف بالاعتراف رسمياً بوحدة عسكرية مرتبطة بجيش التمرد الأوكراني (UPA)، الذي قال إنه ارتكب مجازر جماعية بحق البولنديين واليهود والتشيكيين خلال الحرب العالمية الثانية. بينما تصوّر وسائل الإعلام الغربية أوكرانيا بشكل ساحق على أنها حصن ديمقراطي موحد ينتصر على العدوان الروسي، فإن هذه الروايات تتجاهل قدرة روسيا على الصمود والتفوق في الإنتاج في حرب الاستنزاف هذه، وتقلل من شأن الإرث التاريخي غير المريح الذي من شأنه أن يعقد اندماج أوكرانيا في أوروبا.